ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# طلاب الجامعات في أميركا.. هل رأوا الآن ما رأت راشيل كوري؟

**ليلى عماشا**

يتصاعد الحراك الطلابي في الولايات المتحدة الأميركية ضدّ حرب الإبادة التي تجري بيد أميركية صهيونية على غزّة، ومعه يفشل الأميركيون مرة جديدة: كلّ جهود السنين التي بذلوها لجعل «إسرائيل» تبدو كواحة سلام وديمقراطية وتحضّر في صحراء الشرق سقطت، وبالنقاط أيضًا، كما سقطت كلّ محاولتهم لجعل بلادنا بنظر شعوبهم مجرّد أرض يعيش فيها قطّاع طرق إرهابيون وهمج.

هذه المساعي الأميركية والغربية عمومًا التي صنعت الإسلاموفوبيا باستخدام ١١ أيلول/سبتمبر، تواجه اليوم مأزقًا يكاد يستحيل التعامل معه. وبعد أن موّلت ودعمت بل وأسّست الحركات التكفيرية الإرهابية لتستخدمها كأداة واحدة في ميدانين مختلفين: على أرضنا لاستهدافنا وقتلنا وترويعنا، وفي الإعلام للقول لشعوبها انظروا من هم المسلمين والعرب، تواجه اليوم طلاب جامعاتها وقد أدركوا وإن ببطء

أن دولتهم هي مصدر الإرهاب، وأنّ دورها في جريمة الإبادة الحاصلة هو وصمة عار لا تطبع المستقبل فقط، بل تكشف الأكاذيب التي دأبت حكوماتهم على التسويق لها: لقد بدأوا باكتشاف أنّ من تضعهم دولتهم على لائحة الإرهاب، من أفراد ومنظمات، هم في الواقع أهل الأرض الأحرار الذين يمارسون حقهم الطبيعي بالدفاع عن النفس وبمقاومة العدوانية والهمجية والوحشية التي تُسكب عليهم بالسلاح الأميركي.

لحظة اليقظة هذه ليست لحظة رومانسية أبطال مشهدها يتعاطفون مع أطفال وعائلات تتعرّض لأفظع جريمة إبادة مستمرة جرت في التاريخ الحديث، وإنّما هي لحظة وعي تعبّر فيها فئة الشباب عن اكتشافها المرّ لحقيقة الخدعة التي قيّدتهم طوال سنين إلى شعارات كاذبة ترفعها دولهم حول التبشير بالديمقراطية وبحقوق الإنسان، وإلى عناوين فضفاضة يتخفّى تحتها سيل من الكذب الممنهج: «بعبع» معاداة السامية الذي اتُخذ معيارًا لتصنيف الشعوب والأفراد، سقط في لحظة استخدامه ضدّ الطلاب الأميركيين حين تعرّضوا لإرهاب دولتهم إذ اتّهمتهم هم أيضًا بمعاداة السامية؛ واقعًا، هم يعادون فعل الإبادة، وبذلك بدا أن «الساميّة» ليست سوى الحق بقتل وترهيب ونهب الشعوب! وإن كانت المواطنة الأميركية راشيل كوري قد رأت ذلك بأم عينها، وحاولت منعه فقُتلت تحت الجرافة «الإسرائيلية»، فاليوم طلاب الجامعات في أميركا رأوا وإن من البعيد، هذه الحقيقة..

تفصيل حمل راية حزب اللّه بشكل خاص بين صفوف الطلاب المعتصمين ليس عابرًا، فمن معانيه أن هذه رمزية الراية في عين الشعوب الغربية قد تبدّلت إلى النقيض: بعد أن كانت، وبجهد دوليّ، ترمز إلى «الإرهاب» صارت ترمز إلى القوّة التحرّرية.. وبعد أن كان يُستهجن حملها أو وضع صورة لها - وهو أمر ممنوع على المنصات الافتراضية مثلًا - صار استخدامها وسيلة للتعبير عن نصرة المظلومين في صفوف شعب دولة الظالمين ورأس شيطان الظلم!

من جهة أخرى، التعرّض للطلاب بالضرب العنيف والذي صوّرته وسائل الإعلام حول العالم، وإن ليس مستغربًا وهو يجري عادة تحت عنوان «مكافحة الشغب»، شكّل بدوره ضربة جديدة لمصداقية «الدولة الأميركية» نفسها أمام شعبها وشعوب العالم.. فهي تضرب الطلاب، شبّانًا وشابات، لأنّهم أوقفوا صفوفهم الجامعية تعبيرًا عن رفضهم لجريمة إبادة تقوم بها دولتهم، كي تجبرهم على الاقرار بحقها كدولة في دعم القتل والإرهاب، بعد إيهامهم سنينًا أنّها ترسل جيشها، أي أفراد من عائلاتهم وأقاربهم وجيرانهم، كي تحارب «القتل والإرهاب» حول العالم! المشهد لم يستوقف الكثيرين من عبيد «الديمقراطية الأميركية» الحالمين، وكان يكفي أن يكون مكان المشهد «إيران» على سبيل المثال كي يتداعوا إلى حملة منظمة تدين الفعل وتجرّم فاعله.

# صنعاء ثبّتت معادلتها البحرية.. وواشنطن استنفدت أوراقها

**خليل نصر اللّه**

خلال ثلاثة أيام، سلسلة ضربات يمنية طالت سفنًا بريطانية وأميركية وإسرائيلية شملت خليج عدن والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وكذلك استهداف مدمرة أميركية، وضرب أهداف في إيلات جنوب فلسطين المحتلة بواسطة صواريخ باليستية ومجنحة، وأيضًا إسقاط طائرة استطلاع أميركية من طراز MQ٩ في أجواء محافظة صعدة شمالي اليمن.

لم يسجل رد فعل أميركي أو بريطاني، ولوحظ خلال الآونة الأخيرة اكتفاء دول العدوان بالتصدي للمسيّرات والصواريخ، وليس بالضرورة إسقاطها، فكثير من الضربات البحرية أصابت أهدافها، وتم الإقرار بذلك.

بالتوازي، كانت واشنطن تسحب حاملة طائرات ومدمرة وتعيدهما إلى شرق المتوسط.

أمام المشهد أعلاه، يمكن الاستنتاج بأن الأميركيين استنفدوا أوراقهم، إنْ بالترغيب أو بالترهيب، وعليه سلموا بواقع فرضته صنعاء وقواعد اشتباك تحكمت بها، ولم تتمكّن الغارات المعادية من منعها، بل شهدت المرحلة الماضية تطوّرًا في العمليات اليمنية، كمًّا ونوعًا وفي المديات.

قبل مدة، أجمع المبعوث الأميركي الى اليمن تيموثي ليندركينغ، وقائد القيادة الوسطى الجنرال كوريلا بأن لا حلول عسكرية للعمليات البحرية اليمنية، وهو ما يعد إقرارًا بالفشل والإخفاق في فرض انكفاء يمني عن مناصرة الشعب الفلسطيني، وهو أيضًا تسليم بما فرضته جبهات الإسناد من لبنان إلى العراق واليمن بأن لا وقف للعمليات قبل وقف العدوان على قطاع غزّة.

ما حاول الأميركيون منعه على مدى أشهر، مع تجاهل مفتاح الحل الرئيس، بات مسلمًا به اليوم، وهو ضرورة تحقيق شروط المقاومة الفلسطينية وأولها وقف العدوان. ويبدو أن ثمة قناعة أميركية بذلك، وهو ما فهم من المبعوث الأميركي

إلى لبنان عاموس هوكشتاين في زيارته الأخيرة الى بيروت قبل شهر رمضان المبارك.

في اليمن، وبعد قرابة السبعة أشهر من الحرب، يلاحظ بسهولة أن صنعاء فرضت معادلتها البحرية، وهي ماضية في تطوّرها، وكذلك تموضعها ضمن وحدة الجبهات أو الساحات في المنطقة، وهو ما يعد مؤشرًا خطيرًا بالنسبة للأميركيين الذين باتت حساباتهم تتّجه نحو التفكير بالمستقبل ومدى انعكاس وحدة الساحات والجبهات على الردع لديهم، حيث انكشفت هشاشته مع عجز أميركي عن القدرة على إغلاق أي جبهة إسناد لغزّة.

وعليه، إن انكفاء واشنطن في اليمن إلى حدود معينة يعد ضربة ومراكمة للفشل، وهو ما أضر بصورة الأميركيين خصوصًا أن ثمة اعترافًا ضمنيًّا بخطأ في التقدير قد ارتكب هناك، وأن التدخل دعمًا لـ «تل أبيب» أتى بنتائج عكسية، أقله تعريض السفن الأميركية والبريطانية للاستهداف، وهو ثمن مباشر للعدوان.

إن صنعاء ماضية، كما يعبر قادتها، في دعم الشعب الفلسطيني وإسناد مقاومته مهما كان الثمن، وهي لن تتراجع عن تموضعها ضمن قوى ودول محور المقاومة وللأمر حساباته حال تعرض أي طرف لعدوان أميركي أو إسرائيلي.

# كاتبة يهودية: الصهيونية صنمٌ زائف علينا التخلّص منها

دعت الكاتبة اليهودية والناشطة، في شؤون العولمة والدفاع عن البيئة الكندية، نعومي كلاين للتخلّص من الصهيونية.

ففي خطاب ألقته لمناسبة عيد «الفصح اليهودي» أمام تجمع «سيدر» في نيويورك، قالت كلاين: «لم نعد بحاجة لصنم الصهيونية الزائف، ونريد التحرر من مشروع يرتكب الإبادة الجماعية باسمنا».

وأضافت: «عندما نزل موسى من الجبل وجد الإسرائيليين يعبدون العجل... والكثير من الناس يعبدون الصنم الزائف مرة أخرى، إنهم مسحورون به وسكارى ومدنّسون به، واسم هذا الصنم الزائف هو الصهيونية».

وتابعت: «الصهيونية هي الصنم الزائف الذي سرق القصص التوراتية العميقة عن العدالة والتحرر من العبودية، حتى قصة الفصح نفسها حوّلها إلى أسلحة وحشية في عملية السرقة الاستعمارية للأرض، وخرائط طريق نحو التطهير العرقي والإبادة الجماعية».

وأكدت أن: «فكرة الصهيونية السياسية

عن التحرر هي دنسة في حدّ ذاتها، واقتضت منذ البداية تهجيرًا جماعيًا للفلسطينيين في النكبة من بيوتهم وأراضي أجدادهم». وأضافت: «كانت الصهيونية منذ البداية في حرب ضد أحلام التحرر، وفي تجمع سيدر من الواجب التذكر أن هذا يضم أحلام التحرر وحق تقرير المصير.. منذ البداية أنتجت الصهيونية وجهًا بشعًا للحرب رأت في الأطفال الفلسطينيين بأنهم ليسوا بشرًا، بل تهديدًا ديمغرافيًا».

وأردف أن الصهيونية: «أوصلتنا إلى هذه اللحظة الحاضرة من الكارثة، وحان الوقت لنقول بوضوح أنها كانت تقودنا دائمًا إلى هنا». وأشارت إلى أنها: «صنم زائف يقود الكثير من شعبنا إلى طريق عميق غير أخلاقي للغاية، حيث صاروا يسوّغون تمزيق الوصايا: لا تقتل، لا تسرق، لا تطمع بملك غيرك، وهي صنم زائف يساوي الحرية اليهودية بالقنابل العنقودية التي تقتل وتشوه الأطفال الفلسطينيين».

ولفتت إلى أن: «هذا الصنم الزائف يسوّغ اليوم تدمير كل جامعة في غزة، وهدم أعداد لا تحصى من المدارس، وتدمير أرشيفات الصحف المطبوعة وقتل مئات الأكاديميين والصحافيين والشعراء، وهذا ما يطلق عليه الفلسطينيون إبادة العلماء وقتل كل وسائل التعليم». وتابعت: «لقد سُمح للصهيونية بأن تكبر من دون مساءلة، ولوقت طويل، ولهذا نحن هنا لنقول في هذه الليلة: النهاية هنا».

وختمت الكاتبة: «نريد تحرير اليهودية من الدولة الإثنية التي تريد من اليهود البقاء خائفين للأبد، وتريد من أطفالنا الخوف، وتريد منا الاعتقاد أن العالم هو ضدّنا، وتريد منّا الهرب إلى قلعتها الواقعة تحت القبة الحديدية، أو على الأقل الإبقاء على تدفق الأسلحة والتبرعات».

# بعد ثبوت افتراءات العدو.. الأمم المتحدة تُغلق قضايا ضدّ موظفين بـ «الأونروا»

أعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إغلاق التحقيق ضدّ أحد موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ١ لفلسطينيين الـ١٢، الذين زعم الاحتلال الإسرائيلي أنهم شاركوا في عملية «طوفان الأقصى» الـ٧ من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وأوضح دوجاريك، في مؤتمر صحافي أمس الجمعة، أنّ إغلاق التحقيق جاء بسبب عدم تقديم «إسرائيل» أدلةً داعمةً لمزاعمها، مضيفًا في الوقت نفسه أنّ الأمم المتحدة «تبحث الإجراء الإداري التصحيحي الذي سيتم اتّخاذه في قضية هذا الشخص».

في غضون ذلك، لا يزال ٨ موظفين آخرين قيد التحقيق، الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، والذي علّق أيضًا ٣ قضايا أخرى وذلك لأنّ ما قدّمته «إسرائيل» من ادّعاءات غير كافٍ للمضي قدمًا في التحقيق.

بدورها، تدرس «الأونروا» الإجراء الإداري الذي يجب اتّخاذه في هذه الحالات الثلاث.

وإضافةً إلى الاتهامات التي وجّهها الاحتلال إلى ١٢ موظفًا من الوكالة، في كانون الثاني/يناير الماضي، اتّهمت «إسرائيل» لاحقًا ٧ أشخاص آخرين في القضية نفسها، بحسب دوجاريك.

ووجّه الاحتلال اتهاماته ضدّ ٥ من موظفي «الأونروا» في آذار/مارس الماضي، في ما اتّهم الاثنين الآخرين في نيسان/أبريل الجاري، كما قال المسؤول الأممي.

ومن بين هؤلاء الـ٧، تمّ تعليق قضية أحدهم، في انتظار تقديم «إسرائيل» أدلةً أخرى على مزاعمها، بينما يحقق مكتب الرقابة الداخلية في القضايا الأخرى.

وفي المجمل، فإنّ الأمم المتحدة تحقق في قضايا ١٤ موظفًا من «الأونروا»، من أصل ١٩.

يُشار إلى أنّ تقريرًا، صدر الاثنين عن وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، كاثرين كولونا، التي ترأس لجنةً مستقلةً تم تعيينها لتجري «تقييمًا مستقلًا بشأن حياد الأونروا»، أظهر عدم وجود أي أدلة لدى «إسرائيل» تدعم ادّعاءها.

وسبق أن كشفت «الأونروا» أنّ بعض موظفيها، الذين اعتقلهم جيش الاحتلال من غزّة، وأطلق سراحهم من سجون الاحتلال لاحقًا، أفادوا بأنّهم «تعرّضوا لضغوطٍ إسرائيلية، ليصرّحوا كذبًا بأنّ الوكالة لها صلة بحماس، وأنّ بعضهم شارك في عملية ٧ من تشرين الأول/أكتوبر».

**العهد**

# إعلاميو الاغتراب ومخطّط التطبيع المعد للبنان

**علي عوباني**

يدير «فواخرجيو» السيادة ودولة القانون أذن الجرة وفق ما تشتهيه مصالحهم وحساباتهم الضيقة. هم عنصريون انعزاليون تجاه شركائهم في الوطن، منفتحون على أعداء البلد. التطبيع والعمالة بالنسبة لهم وجهة نظر، ولو خالفوا الدستور والتشريعات وموسوعة قوانين طويلة عريضة (قانون المقاطعة لعام ١٩٥٥، قانون العقوبات اللبناني، وقانون القضاء العسكري) تنص بوضوح على حظر أي اتّصال أو تواصل بين اللبنانيين والكيان الغاصب مهما كان شكله، تحت طائلة عقوبة تتراوح بين السجن والاعدام.

لطالما سعى العدوّ الصهيوني للنفاذ إلى الساحة الداخلية اللبنانية واختراق نسيجها، ولأن أبواب العلاقات الرسمية مقفلة بوجهه بوصفه كيان احتلال، وبسبب تركيبة لبنان المعادية والمقاومة، ضبط مرارًا وهو يتسلل من نوافذ أخرى، محاولًا خطف لبنان من موقعه ودوره، وتغيير هويته وبوصلته المقاومة. إحدى النوافذ هي النافذة الإعلامية، التي يعمد العدوّ إلى توريط مغتربين لبنانيين فيها، خصوصًا أولئك الذين يتصدرون الشاشات الإعلامية، ويعملون في دول مطبّعة كبعض دول الخليج، وآخرهم محاورة الإعلامي اللبناني في قناة «العربية»، طاهر بركة لشخصيات إسرائيلية، منها المتحدث باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي، الذي سبق وحل ضيفًا على زميلته اللبنانية في نفس القناة ليال الاختيار، دون أن ننسى أيضًا إطلالة رئيس حزب «الكتائب» النائب سامي الجميل على قناة فرنسية استضافت مراسلة صحيفة عبرية، كما نشر الإعلامي اللبناني نديم قطيش قبل سنة مقالًا في صحيفة «تايمز أوف إسرائيل" (Times of Israel).

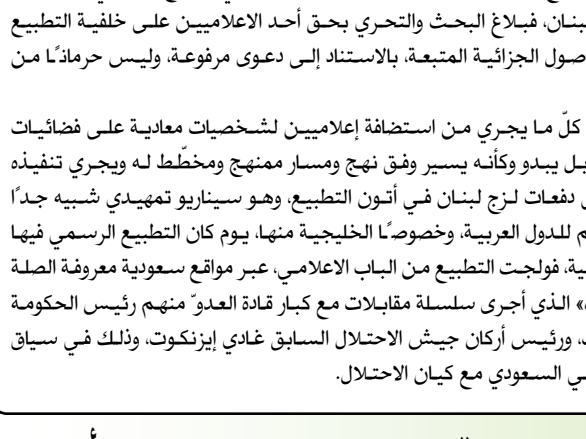


صحيح أن دولًا عربية خرجت من ركب قانون حظر التطبيع مع «إسرائيل» الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في ٢٩ - ٠٣ - ١٩٥٢، وتنصلت منه، بإبرام اتفاقات استسلام وإقامة علاقات اقتصادية، فما عادت تعاقب مرتكبي تلك الأفعال، لكن وضع لبنان مغاير تمامًا، فهو ما زال في حالة عداء تام مع «إسرائيل»، وقوانينه التي تحظر التطبيع تسمو فوق كلّ اعتبار، سواء بتوصيفها لتلك الأفعال بـ»الجرائم» أو بمعاقبة من يرتكبها، أو بعدم إعفاء أحد من تطبيق نصوصها كونها لا تحتمل التأويل. من هنا فإن كلّ ما يساق من حجج وما يصرف من ذرائع إعلامية، لا أساس قانوني لها، كأن يبرر التطبيع بأن الاعلامي يعمل في وسيلة إعلامية أجنبية أو مغترب وأن علاقة العمل أو واجبه الوظيفي في الاغتراب حكم أو حتّم تطبيعه مع أشخاص أو شركات تابعة للكيان الغاصب.

القانون اللبناني واضح لا لبس فيه ولا يستثني أحدًا. وعلى هذا الأساس، فإن محاورة أي لبناني لشخصيات صهيونية حتّى ولو على شاشة غير لبنانية تندرج في خانة جرم التطبيع المعاقب عليه وفقًا للقوانين اللبنانية، ولا دخل لقوانين البلد الذي تبث فيه أو تتبع له تلك الوسيلة. فالصلاحية القضائية هنا ترتبط بشخص اللبناني. وبحسب نص المادة الأولى من قانون المقاطعة: «يحظر على كلّ شخص طبيعي أو معنوي أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقًا مع هيئات أو اشخاص مقيمين في «إسرائيل» أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها وذلك متى كان موضوع الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أيًّا كانت طبيعته".

من هذا المنطلق والأساس القانوني، يفترض بمن يدعى عليه بجرم التطبيع المثول فورًا أمام القضاء، بدل التلهي بمهاجمة المحاكم التي تطبق القانون، أو العزف على منوال الحريات الإعلامية والتذرع بشعارات فارغة حول الاضطهاد السياسي والقمع القضائي، أو الادّعاء بالحرمان من زيارة لبنان، فبلاغ البحث والتحري بحق أحد الاعلاميين على خلفية التطبيع إجراء قانوني وفق الأصول الجزائية المتبعة، بالاستناد إلى دعوى مرفوعة، وليس حرمانًا من زيارة لبنان.

في المحصلة، إن كلّ ما يجري من استضافة إعلاميين لشخصيات معادية على فضائيات عربية، ليس صدفة، بل يبدو وكأنه يسير وفق نهج ومسار ممنهج ومخطّط له ويجري تنفيذه بشكل تدريجي على دفعات لزج لبنان في أتون التطبيع، وهو سيناريو تمهيدي شبيه جدًا بالسيناريو الذي رسم للدول العربية، وخصوصًا الخليجية منها، يوم كان التطبيع الرسمي فيها سريًا لاعتبارات شعبية، فولجت التطبيع من الباب الاعلامي، عبر مواقع سعودية معروفة الصلة بالعدو كموقع «ايلاف» الذي أجرى سلسلة مقابلات مع كبار قادة العدوّ منهم رئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت، ورئيس أركان جيش الاحتلال السابق غادي إيزنكوت، وذلك في سياق التمهيد للتطبيع العلني السعودي مع كيان الاحتلال.